يفسد بيع عرض بالخمر
فيملك من اشترى بالقبض
وسمك ماصيد او القي في
الا اذا كان بنفسه دخل
وبيع طير في الهوى ما رجعا
ولؤلؤ في صدف للغرر
والجذع ان عينا في سقف
كذاك البيع بالقاء الحجر
وبيع رطب في رؤس النخل
كذا بنيد سلعة للمشتري
وثمار دود القز والحرز من
بخلاف غيرها من الهوام
وابق الا من قد زعما
وجلد ميتة قبيل الدبغ
كما تنتفع بالذي ما حلا
ولبن من مراة ولو امة
وشراء ما قد باع بالأقال
وشراء من ردت له مثل الأبه
لا بد فيه من اتحاد الثمن
الدينار والدرهم جنس واحد
وصح بيع ما اليه ظمأ
وبيع زيت وزن في ظرف
بخلاف شرط حرجه في الخلف
وصح بيعه الطريق والهبه
وجاز بيع الشرب والمرور
والهبة والبيع للسبيل
والى المجهول من زمان
وقد وهم حاجم والدباس والقطاف
وان يبعه مطلقا واجملا
كما الى المذكور شخص كفلا
وقبل فسخه والافتراق
كامر محرم ببيع صيده
من كان ذميا ابيع الخمر
والشرط ما اقتضاه العقد
او فيه نفع للمبيع وهو من
وما جرى العرف به ولم يرد
كشرط ان يخيط قباء
والعتق والتدبير والكتابه
فصح شرط ما له العقد اقتضى
او حبسه لاجل ايفاء الثمن
كشرط ان الاركب المبيعه
او جرى عرف كحذو النعل
والمعلق الرضى اذ جعلا
والمشتري ان قبض في الفاسد
باذن بائع ولعد لا له
والا بالقسمة يوم القبض
وفسخه على كل واحد وجب
وفسخ القاضي عليه جبرا
ورده على بائع بالهبه
تركه له ويبرئ عن ضمان
بسبب جهالة المقيل
كمثل نيروز ومهرجان
وصوم كفارة في الفطر للخلاف
الدين اليها صح عند النبلا
او اسقط قبل الحلول الاجلا
والا فالفساد بالتفاق
سواه او توكيله بقصده
وصحح افساده في الأظهر
وبنفعه احدهما ينفرد
اهل الاستحقاق كالعبد الفطن
بجوازه الشرع فافسد واعتمد
وخدمة شهرا له ابتداء
كذاك استيلاده للأمة
كشرط ملك المشتري مع الرضى
او ما اقتضى والنفع ما تبين
او ما اقتضاه ولائم صنيعه
ان بعلى الان بان بالفعل
لخيار شرط وقته قد نقلا
من غير نهي وخيار رائد
ملكه بالمثل خذ مثاله
والقول قول المشتري بالعرض
في يده بالاقضاء يحتسب
ان امساك الاخر او اصرا
او بيع من وجه فكالاجارة
فان يبعه بالشروط الثاني
وام ولد وهي كالمدبر
ما العقد البيع به من عرض
ما احتاج للحمله او تكلف
ولم يسد عنده ذاك المدخل
وثمر الاجنبي اتبعا
وصوف غنم ان يكن في الظهر
والبعض مما ان يبعض يتلف
والثوب من ثوبين في الخيار
بالنمر ان جز بقدر الكيال
واجارة المرعى كبيعه اذكر
نخل وبئر فيلق فيما ركن
فبيعها ما جاز عن امام
استقراره في دار مسلما
وبعده لغير اكل سوغ
به حياة مثل صوف جعلا
لانه جزء من المكرمه
من قبل نقد الثمن بالكل
كشرائه الامن المكاتب
جنسا وما تغير في زمن
بمسائل منها التي تعدد
فالثمن عليها قد قسما
بسطح مقدار كرطل كوفي
القول قول المشتري بالخلف
لا بيعه مسيل ما او وهبه
تبعا الارضه على المشهور
الا لهبة